مستقبل النظام الفيدرالي في العراق

أ. م. د. ناجي محمد عبدالله*
عباس لطيف كريم*
باحثان وأكاديمان من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة تكريت.

مقدمة

في النظرية الكلاسيكية يتجه الأفراد من الحالة الطبيعية ويدخلون المجتمع المدني بالموافقة على عقد اجتماعي يرسي السلطة السياسية الشرعية التي من المنتظر أن يستفيد منها الجميع ويلتزم بها الجميع، وبنفس الطريقة في النظرية الفدرالية الكلاسيكية، تتحد المجتمعات السياسية المستقلة معاً طوعاً، لتشكيل نظام سياسي جديد يعد الدستور هو العقد الاجتماعي للفدرالية.

غير أن التجربة الفدرالية المعاصرة مختلفة نوعاً ما، فبدلاً من أن نجد أمامنا صورة شعوب حرة تجتمع معاً لبناء كيان أفضل، نجد الصورة الغالبة اليوم هي مجتمعات متحاربة تحصرها علاقات سياسية لا يمكنها الهروب منها وغالباً ما تظهر الفدرالية، في مثل هذه المواقف السوداوية، كالخيار الثاني الاضطراري لكل مجتمع، إلا وهو نظام مصمم لتحويل وضع غير مرض إلى وضع يمكن العيش فيه، ولهذا فأن التحديات التي تواجه مؤسسو النظم الفدرالية المعاصرة قد تختلف عما تفترضه النظرية الكلاسيكية، فبدلاً من ان يظهر واضعوا القوانين الفدرالية للمجتمعات المتحدة في نظام فدرالي المزايا المتبادلة التي تبرر الاتحاد معاً في اتحاد فدرالي جديد، غالباً ما يواجه هؤلاء مهمة مضنية لتفكيك شيء موجود أو استبدال اتحاد سياسي موجود بالفعل ولكنه توقف عن أن يكون عادلاً أو قابلاً للنمو، بهيئة سياسية أكثر تعقيداً يتم بنائها على أساس التعددية[1].

ففي العالم المعاصر، غالباً ما تكون لحظة الوصول للفدرالية في نهاية صراع

(1) دافيد كآمرون، إنجاح الفدرالية في العراق، منتدى الاتحادات الفدرالية، كندا، 2006، ص1.

الفدرالية تناسب بلداً أو نظاماً يعاني من الصراع الثقافي الاثني والحركات الانفصالية والإرهاب

مدني حاد عندما يبدأ المقاتلون، على مضض، في أدراك أن النظام الحاكم القديم لا يمكنه الاستمرار، وفي الوقت نفسه لا يمكن تحمل حدوث انهيار تام للعدالة، أذن الفدرالية تناسب بلداً أو نظاماً يعاني من الصراع الثقافي الاثني والحركات الانفصالية والإرهاب، وقد تكون النظم الفدرالية في كل من السودان وسريلانكا والعراق هي التي تشكل مهدا لفدرالية في القرن الحادي والعشرين.

إن العراق بالتأكيد يلائم هذه الصورة بشكل كامل، فقد اضطر غزو العراق وانهيار النظام السابق فيه، بعد أن كان العراق دولة أحادية النظام لعقود، تعددية داخلية عميقة لا تظهر للمراقب الخارجي العابر للنظام السابق ولكن ولأسباب داخلية واقليمية ودولية، لا تعتبر استمرار وجود دولة مركزية أحادية النظام ولا استبدالها بالعديد من الدول الجديدة ذات السيادة أمراً مقبولاً، بحيث تظهر الفدرالية بين هاتين الحالتين وبالرغم من عدم تفضيل الاطراف لها، بكونها الخيار الثاني للجميع[2]، ونظراً للتكوين التعددي للمجتمع العراقي والهدف في إيجاد نظام سياسي شرعي، يتضح أن اعادة البناء الناجحة للعراق سيتضمن بالضرورة نوعاً من الموافقة المزدوجة، أي موافقة الافراد من المواطنين العراقيين وموافقة المجتمعات الاثنية والدينية المتعددة التي يتألف منها المجتمع العراقي.

(2) ديفيد كآمرون، مصدر سبق ذكره، ص2.

أن اعادة البناء الناجحة للعراق سيتضمن بالضرورة نوعاً من الموافقة المزدوجة، أي موافقة الافراد من المواطنين العراقيين وموافقة المجتمعات الاثنية والدينية المتعددة

لقد قطع العراقيون جزء من طريق صعب عندما تفاوضوا بشأن دستور ليبرالي وفدرالي، الذي بالرغم من عيوبه الكثيرة، يقدم الاساس الوحيد المتاح لتطوير الممارسات والمؤسسات السياسية المشتركة، وقد حظي الدستور بموافقة شعبية بعملية استفتاء جذبت مشاركة شعبية واسعة النطاق بالرغم مما أثير حولها من جدل.

مشكلة البحث:

يعالج هذا البحث مشكلة تتمثل في أنه على الرغم من تبني النظام الفدرالي دستورياً في العراق، إلا أن الأسس والقواعد التي بتطلبها نجاح هذا النظام لا زالت غامضة وغير واضحة لكثير من العراقيين ـ نخبة وقاعدة ـ بل يتم تجاهلها أحياناًبربطها بمفاهيم غير صحيحة كربط الفدرالية بالتقسيم،

والديمقراطية التوافقية بالمحاصصة. وهذا الأمر يجعل العملية السياسية في العراق تسير في اتجاهات متعددة قد تشوه حقيقة النظام الفدرالي ولا تلبي متطلبات نجاحه، مما تطلب من الباحثين التصدي إلى عملية ترسيخ تجربتنا الفدرالية ورفع العقبات من أمامها، من خلال بحوث ودراسات موضوعية تزيل الغموض حولها وتشجع على وضع أسس صحيحة لنجاحها.

فرضية البحث:

هنالك مجموعة من الصعوبات التي تقف حاجزاً بإزاء تطبيق قانون فيدرالية الاقاليم، ولا يمكن تطبيق الفيدرالية إلا من خلال تجاوزها، وإذا ماراد العراق التحول إلى دولة فيدرالية ينبغي عليه ترسيخ العملية الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة الدستورية والأمنية ولا سيّما إعادة بناء الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي والشرطة العراقية على أساس مهني عراقي لا على أساس القومية أو المذهب أو الحزب، إذ إن سيادة الدولة الخارجية والداخلية مرهونة بقوتها الشاملة وخاصة قوتها العسكرية، بحيث تضمن تداول السلطة عن طريق الانتخابات وتطبيق القوانين والدستور وتفعيل دورالبرلمان العراقي كهيئة تشريعية قوية. فضلاً عنوجود سلطة قضائية مستقلة ومن ثم حل مشكلة آلية تطبيق الفيدرالية واعطاء الضمانات إلى عدم تقسيم البلاد وتشرذمها، وهذا لا يتم إلا من خلالوجود حكومة مركزية قوية تستطيع ردع أي اقليم يخرق دستور الدولة الاتحادية.

إن سيادة الدولة الخارجية والداخلية مرهونة بقوتها الشاملة وخاصة قوتها العسكرية

اولاً: ضمانات انجاح الفدرالية في العراق

لكن كيف يمكن للعراقيين الاستفادة من النظام الفدرالي الذي أوجده دستور عام 2005 لتوفيق المصالح المتنافسة بطريقة سلمية، ونظراً إلى أن مهمة ارساء فدرالية عراقية لاتزال في بداياتها، فأن افكارنا عن الفدرالية لن نتناول فقط كيفية استخدامها في المستقبل، وأنما ما قد تكون عليه بالفعل في المستقبل، إن دستور عام 2005 في الحقيقة لا (يخلق الفدرالية)، وإنما يحرك العملية الفدرالية وهي عملية يفترض أن تؤدي إلى نظام فدرالي عامل، فالعراق لا يعد في الحقيقة بلداً فدرالياً إلى الآن، فأقليم كوردستان كان موجوداً قبل الدستور الفدرالي لعام 2005 ولايزال موجود حتى الآن، ولا يوجد أي اقليم فدرالي آخر ـ كما لم يتم انشاء أي من المؤسسات الفدرالية،

وعليه فالدستور العراقي يضم في طياته عدداً من الأنظمة الفدرالية البديلة والمحتملة للمستقبل.

إن نجاح الفدرالية لا يتوقف على الدستور فقط لأنه يقوم بتنظيم العملية الفدرالية، والتي يتوقف نجاحها على توفر مستوى عالٍ من الوعي والإدراك السياسي لدى مختلف الأطراف السياسية، وأن تطبيق النظام الفدرالي الناجح يحتاج إلى وجود سياسيين يعملون على النهوض بمسؤولياتهم، فالجزء الكبير من المشكلة الفدرالية في العراق بحسب تشخيص المتابعين، تكمن في أنه يعاني من أزمة انعدام الثقة بين السياسيين أنفسهم، مما انعكس سلباً على العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة الاقاليم، بالإضافة إلى أن دور الدعاية المضادة للنظام الفدرالي من بعض القوى الداخلية والخارجية، أسهمت في الدفع باتجاه ترسيخ فكرة مفادها أن (الفدرالية هي تقسيم العراق) مما انعكس سلباً على مجمل العملية السياسية.

أن دور الدعاية المضادة للنظام الفدرالي من بعض القوى الداخلية والخارجية، أسهمت في الدفع باتجاه ترسيخ فكرة مفادها أن (الفدرالية هي تقسيم العراق) مما انعكس سلباً على مجمل العملية السياسية

ان التجربة الديمقراطية في العراق مازالت حديثة وتواجه العديد من العقبات، من أبرزها أن الوعي السياسي للعراقيين لم يحسم أمره بعد لصالح الديمقراطية قيماً وسلوكاً، بل لازال وعياً متأرجحاً بين الدكتاتورية والديمقراطية، وتتجسد حداثة التجربة الديمقراطية في العراق في هشاشة مؤسساتها الدستورية وضعفها[3].

ومن خلال اطلاعنا على مواد الدستورالعراقي لعام 2005، تبين أنه حدد العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان، من خلال بيان اختصاص كل منهما، برغم ذلك، فقد تعرضت العلاقة بين الطرفين إلى أزمات وخلافات عديدة، ومن أبرزها، الاختلاف حول كيفية إدارة حقول النفط والغاز الواقعة في اقليم كوردستان ومسألة كركوك وتطبيق المادة (140) من الدستور العراقي لعام 2005، والاختلاف على حدود ودور قوات البيشمركة.

إذن من ضمانات نجاح الفدرالية في العراق هي:

- احترام الدستور العراقي وتطبيق نصوصه، واستكمال الهياكل المؤسساتية من أجل ترسيخ النظام الفدرالي في العراق[4].

(3) أمجد زين العابدين طعمة، مستقبل النظام الفدرالي في العراق: دراسة في التجارب الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 47، بغداد، 2014، ص22.

(4) بختيار غفور حمد امين، الكونفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق،مجلة القانون والسياسة، كلية القانون والسياسة،جامعة صلاح الدين، العدد 11، اربيل، 2012، ص293.

خارطة (1) اقليم كوردستان والمناطق المتنازع عليها التي يرغب الاقليم في ضمها إليه ضمن المادة 140

مناطق غير متنازع عليها وجزء من منطقة الحكم الذاتي الكردية منذ 1991
مناطق غير متنازع عليها وتحت سيطرة الحكومة المركزية
مناطق متنازع عليها وجزء من منطقة الحكم الذاتي الكردية منذ 1991
مناطق متنازع عليها وتحت سيطرة الحكومة المركزية

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على مجموعة من مواقع شبكة المعلومات.

- حل الخلافات الدستورية الكبيرة من دون صفقات سياسية أو الالتفاف على الدستور.
- ينبغي عدم إثارة المشاكل الحدودية بين المحافظات في الوقت الحاضر، وتخويل الحكومة الفيدرالية للنظر فيه، وسوف لن تكون هناك مسوغات لفتحه إذا ما تم جعل الثروات والموارد الطبيعية ملكاً للجميع.
- تشكيل مجلس الاتحاد وإلغاء المادة (37) من الدستور وتعديل المادة (65) الخاصة بأنشائه، بحيث ينظم الدستور نفسه هذا المجلس اسوة بمجلس النواب.
- توزيع عوائد الثروات الطبيعية من النفط والغاز والمعادن والمنح

والثروات الطبيعية والمساعدات والقروض الاجنبية والموارد الاتحادية على الأقاليم بصورة متساوية.

- تعديل بعض مواد الدستور وخاصة المادة (126) لكي تنص في بنودها على منح الاقاليم حق اقتراح تعديل الدستور، وتضمن مشاركة فعالة في اقراره على شرط أن تحدد نسبة التصويت في مجلس النواب.
- إيجاد حل نهائي للمادة (140) ومسألة كركوك عن طريق عمل استفتاء شعبي في هذه المناطق المتنازع عليها للوصول إلى حل نهائي وتحديد حدود الاقليم.
- أن يعمل القادة السياسيون على تطوير النظام السياسي الفدرالي بالابتعاد عن المصالح الضيقة الشخصية والفئوية والالتزام بمنهج المشاركة لبناء نظام فدرالي اتحادي مستقر.
- تحييد الفاعل الخارجي لتقليل التدخل في الشأن الداخلي[5].

(5) طه حميد العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 28، الجامعة المستنصرية، 2009،ص111.

ثانياً: سيناريوهات مستقبل النظام الفدرالي في العراق

إن مستقبل النظام الفدرالي العراقي مفتوح على الكثير من الاحتمالات والخيارات، على أساس أن البلد خضع لتغيرات جوهرية في نظام حكمه بعد عام 2003، ليمتلك بعد مدة قصيرة حكومة وبرلمان منتخبين، فضلاً عن دستور دائم، ولكن الوضع الذي مرَّ به العراق أشاح عن الكثير من المشكلات، وسوف نطرح أربعة سيناريوهات نحاول بها توقُّع ماذا سيكشف عنه المستقبل؟.

السيناريو الأول: (الفدرالية الجزئية) أو استمرار الوضع على ما هو عليه

هذا المستقبل الممكن الذي يعكس الواقع الحاضر، إقليم كردي ذو استقلال ذاتي كبير يعترف الدستور بوضعه وامتيازاته، ويوجد في اتحاد مع بقية أجزاء البلاد التي تعتبر الدولة المركزية مسؤولة عنها، ويستمر وجود المحافظات الموجودة خارج العراق الكردي، ولكنها تبقى وحدات إدارية لا وحدات إقليمية لها استقلالية وصلاحيات في ظل نظام فدرالي فاعل، وتظل بغداد هي نقطة الثقل السياسي للعراقيين العرب على حين يزداد انسحاب الاكراد

لإقليمهم الشمالي، وينشغلون ببناء مجتمع سياسي يتمتع بسيادة كاملة. ويعتمد هذا السيناريو على واقع أن ما يوجد حالياً هو بالفعل الوضع القائم[6].

(6) دافيد كاميرون، العراق كيف نمنع جيل آخر من الصراع، منتدى الاتحادات الفدرالية، اوتوا، كندا، 2007،ص13.

يتمتع الأكراد بحكومة اقليمية ذات استقلال ذاتي كبير نسبياً على حين يجد العراقيون في الأماكن الأخرى أنه من الصعب عليهم الاتفاق على الإصلاحات ومقترحات التغيير[7]، فبالرغم من أن الدستور قد حدد مسبقاً ظهور هياكل فدرالية في بقية انحاء العراق، لن يحدث هذا طبقاً لهذا السيناريو، وسترزح البلاد في متاهة بين التجربة التأريخية لوجود دولة مركزية أحادية النظام والوعد بنظام فدرالي لا مركزي.

(7) جعفر الحسني، الفدرالية ومستقبل العراق، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 9198، 3 فبراير2009.

ويظل هذا السيناريو رهناً بطبيعة وماهية الصراع،بحسبخيارات واستراتيجيات المكونات المجتمعية ولا سيّما (الشيعي)، وقد يتنحى الأكراد جانباً عن السياسات الوطنية، والتشبث بقضية الانفصال[8]، وسيشعر السنة بالارتياح بسبب تمركز السياسة في العاصمة الوطنية، على الأقل حتى يبدؤوا في تجربة العيش فيوضع الأقليات داخل نظام سياسي يقوم على الأغلبية، ويكتشف الشيعة تجربة التمتع بكونهم أغلبية في نظام شبه أحادي، وتبدو المشكلة في سكان الجنوب الذين وجدوا عبر سنوات عدة أن الإدارة الوطنية لموارد النفط والغاز والمتمركزة في الجنوب، هي غير عادلة أو قائمة على الاستغلال، فقد تنشأ حركة إقليمية مناهضة تصر على اللامركزية الاقليمية كما ينص عليها الدستور، ووقد يؤدي هذا إلى توتر شديد داخل المجتمع الشيعي ذاته.

(8) سلمان الجميلي، تحديات المشروع السني في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد162، القاهرة، 2008، ص66.

السيناريو الثاني: نجاح التجربة وإيجاد حلول توافقية ودائمية للمشاكل المعقدة (ظهور نظام فدرالي متوازن).

إن هذا السيناريو هو سيناريو تفاؤلي، لأن أغلب المؤشرات والنتائج التي يتحصل عليها هذا السيناريو، هي في صالح كل الاطراف العراقية الشعبية منها أو السياسية، وذلك لأن الوصول إلى حلول منطقية توافقية تحصل على رضا الأطراف جميعها (السياسية، الطائفية، الاثنية)، لا سيّما في الأمور المتنازع عليها من توزيع الصلاحيات الدستورية بين المركز والإقليم، وحل بعض الإشكالات المتعلقة

يتمتع الأكراد بحكومة اقليمية ذات استقلال ذاتي كبير نسبياً على حين يجد العراقيون في الأماكن الأخرى أنه من الصعب عليهم الاتفاق على الإصلاحات ومقترحات التغيير

ببعض المناطق المتنازع عليها، عبر آلية دستورية يشترك فيها أبناء هذه المناطق لتحقيق الاستقرار فيها، كما أن تشريع بعض القوانين المنظمة لتوزيع الثروات الطبيعية والنفط والغاز والاستثمار وبمشاركة كل الأطراف، سيكون له التأثير المباشر في تجاوز بعض الخلافات والجلوس على طاولة الحوار والاتفاق على وضع خارطة طريق تؤدي إلى حلول ناجحة لمشاكل معقدة، ومن ثم الذهاب إلى توقيع عقد وطني، يتم وفقه تسيير أمور البلد في المرحلة القادمة، والوصول إلى إيجاد الغطاء القانوني لبعض الأمور الدستورية المبهمة وتفسيرها وفق تشريعات يقوم بوضعها مجلس النواب العراقي[9].

(9) طه حميد العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص 116.

إن اقرار بعض القوانين المهمة مثل (المحكمة الاتحادية العليا ـ المجلس الاتحادي)، سيكون كفيلاً بالبدء بصفحة جديدة، ويمكن الاستفادة هنا من بعض التجارب الدستورية الناجحة في انتهاج النظام الفدرالي، لا سيّما التجربة السويسرية والكندية التي تعد أنموذجاً متميزاً في الاندماج السياسي، والتي نجحت في إيجاد سبل للوصول إلى تفاهم بين ثقافاتها المتعددة داخل المجتمع.

السيناريو الثالث: تشكيل الأقاليم على أساس المحافظات الحالية:

للتخلص من آثار التوتر الطائفي والاثني وحتى الفكري ينبغي تشكيل الأقاليم على أساس المحافظات الحالية، لأن إدماج المحافظات لتكوين هي الأقاليم سينتج عنه آثار ومشاكل اثنية، كالاختلاف والمشكلات بين الحزب الإسلامي والتيار العلماني العشائري في الأنبار، والتيارات الإسلامية فيما بينها وكذلك مع التيار المدني في الوسط والجنوب، والأمر ينسحب على الأكراد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديموقراطي الكردستاني، وبينهما وبين حركة تغيير ومع الحركة الإسلامية الكردية.

السيناريو الرابع: تدهور الأوضاع والتقسيم.

قد يقود عدم إيجاد حلول توافقية للعديد من القضايا العالقة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحافظات إلى العديد من الاحتمالات، إذ أن بقاء هذه المشاكل على حالها وعدم الاتفاق على تعديلات دستورية أو تشريعات قانونية توافقية، فضلاً عن عدم إعطاء الصلاحيات المقررة وفق الدستور لحكومات الأقاليم والمحافظات، سيكون كفيلاً بدفع الأخيرة لا

سيّما إذا اقترنت بسياسة التهميش والإقصاء وتجاهل الصلاحيات سيدفعها للتفكير بخيارات أخرى من ضمنها الاستقلال أو انتهاج النظام الكونفدرالي، الذي سيؤدي إلى تقسيم البلد كمرحلة أولى، ومن ثم بروز مشكلات وتبعات أخرى منها اللجوء إلى الخيار العسكري في تسوية بعض المشاكل المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها[10]، ومن المؤكد أن مثل هذا الصراع المسلح المنفلت سيؤدي إلى تغيرات جغرافية سياسية على الأرض.

وقد أدلى عدد من المسؤولين العراقيين المقربين من رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي) بتصريحات حول انفصال اقليم كوردستان، إذأظهرت هذه التصريحات أن مسألة انفصال اقليم كوردستان لم تعد تثير الحساسية لدى بعض العراقيين كما كان في السابق[11]، وأنهم لن يمانعوا خطوة من هذا القبيل، بعد فشل التحالفات السياسية، ولا سّيما التحالف الشيعي الكردي، الذي أصبح بحسب تعبير البعض (أكذوبة)[12].

لذلك يرى العديد من المراقبين والمحللين السياسيين أن خيار الحل، هو الخيار الذي يترك دولة العراق تتقسم[13]، وتقول مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق بهذا الصدد: قد يكون السبيل الوحيد للمحافظة على اجتماع العراق هو السماح بانقسامه، . . . بقدر كافٍ يتيح إنشاء حيزٍ للعيش للشيعة في الجنوب وللأكراد في الشمال وللسنة فيما بينهما. ويجب أن يحدث ذلك نتيجة لسياسة معلنة لأن العراقيين قطعوا شوطاً نحو التقسيم[14]، إن وحدة العراق ستظل مرتهنةبالعديد من المشكلات التي تطفو على السطح بين حين وآخر، ولذلك يذهب الباحث د. منذر الفضل إلى القول: (ربما لا نكون مخطئين، إذا قلنا إن كل المؤشرات تدل على أن التجزئة ستكون هي الحل)[15].

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

1 ـ إن لتطبيق النظام الفيدرالي مميزات كثيرة جداً يمكن أن تحققها الدولة العراقية، لعل أبرزها تعميق التجربة الديمقراطية ونمط توزيع السلطات والمشاركة في إدارة الدولة.

2 ـ الفيدرالية في العراق أصبحت حقيقة دستورية آمن بها معظم العراقيين

(10) أمجد زين العابدين طعمة، مستقبل النظام الفدرالي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(11) ومن ذلك صدور ردود أفعال سلبية من قبل الشيعة والسنة، تجاه صدور قرار غير ملزم بتاريخ 28 أيلول 2007، من مجلس الشيوخ بشأن مشروع تقدم به السيناتور الديمقراطي (جوزف بايدن) بتقسيم العراق إلى ثلاث كيانات حسب الانتماء الطائفي والعرقي (اقليم كوردستان، اقليم شيعي واقليم سني) تربط بينهما حكومة اتحادية محددة الصلاحيات تتولى حماية الحدود وتوزيع عائدات النفط بين الاقاليم المتعددة إلى جانب الصلاحيات المحددة حصراً للحكومة الاتحادية، انظر: منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي (دراسة قانونية)، دار اراس للطباعة والنشر، ط1، أربيل، اقليم كردستان العراق، 2010، ص190.

(12) تم استخدام مصطلح (اكذوبة التحالف الشيعي–الكردي) لأول مرة من قبل عضو البرلمان العراقي عن قائمة دولة القانون (سامي العسكري)، كما وصرح عزة الشهبندر لجريدة الشرق الأوسط في عددها 12410 في19 تشرين الثاني 2012، بان: (على الأكراد اعلان موقفهم الحقيقي من الشراكة مع العرب، حيث أنهم في حال يريدون اعلان دولتهم فالله معهم، لا سيّما أنهم ثبتوا بالدستور أن الشراكة بين العرب والأكراد اختيارية، وهو ما يعني زواجاً مؤقتاً وليس كاثوليكياً).

(13) ليام اندرسن وغاريتستانسفيلد، أزمة كركوك السياسية (الاثنية في النزاع والحلول التوافقية) ـ ترجمة: عبدالاله النعيمي، دراسات عراقية، ط1، بغداد، 2009، ص391.

(14) مادلين اولبرايت، مذكرة إلى الرئيس المنتخب، ترجمة، عمر الأيوبي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص199.

(15) منذر الفضل،من الانفال إلى الاستقلال،شعب يصنع التاريخ،دار ارأس للنشر،2005، ص34.

يرى العديد من المراقبين والمحللين السياسيين أن خيار الحل، هو الخيار الذي يترك دولة العراق تتقسم

والاختلاف هو في فهم تفاصيل تطبيقها.

3 ـ السلوك السياسي للسياسيين الأكراد بعيد عن جوهر العمل السياسي الواقعي ووضع الدولة العراقية الجديدة، فخروقاتهم الدستورية وأعمالهم على الأرض وبخاصة استثمار موارد الإقليم وتوسيع حدوده الإدارية بسعيهم الحثيث لضم العديد من المدن وأهمها ـ كركوك، تشكِّل إضعافا لِّلحكومة الاتحادية وتزيد مخاوف كثير من العراقيين.

4 ـ إن بناء دولة المواطنة هي ضمان لنجاح العملية السياسية وضمان لحقوق جميع العراقيين بكل أطيافهم وشرائحهم.

ثانياً: التوصيات

1 ـ نقترح تعديل المواد(119، 118، 116) من الدستور الحالي، ونقترح أن تنص المادة الجديدة على أنه:(1 ـ يتكون النظام الفدرالي في جمهورية العراق من(18) وحدة فدرالية اقليمية)، استناداً إلى البنية الادارية للمحافظات العراقية، هذا سيكون هو الحل المنطقي والأفضل بحسب وجهة نظر الباحث، وذلك لأن هوية الوحدات سيتم تحديدها بالاستناد على الوقائع التاريخية والجغرافية، الأمر الذي سيمنع تشكيل الأقاليم على أسس أخرى، ولعل النظام الأمريكي يجسد هذا المشهد بشكل كبير.

2 ـ الإسراع بتشكيل مجلس الاتحاد والغاء المادة (137) من الدستور، وتعديل المادة (65) الخاصة بإنشائه، بحيث ينظم الدستور بذاته هذا المجلس أسوة بمجلس النواب، ويعالج كيفية تكوينه وأساس التمثيل فيه، وطريقة اختيار أعضائه، واختصاصاته وكل ما يتعلق به.

3 ـ تحديد المركز القانوني للمحافظات غير المنتظمة في إقليم وتحديد اختصاصاتها بموجب نصوص دستورية واضحة وصريحة، بحيث يبعد اللبس والخلط بين وصفها وحدات فدرالية من جهة ومنح صلاحيات لها وفق اللامركزية الإدارية من جهة أخرى.